مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية
Forum For Economic Studies and Research Journal
المجلد 08 / العـدد: 01 (2024)، ص 01 - 14

تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والتضخم : دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2022

Determining the direction of the causal relationship between government spending and inflation: an econometric study of the state of the Iraqi economy for the period 2003-2022

أ.م. جنان سليم هلال
جمهورية العراق - جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد

تاريخ الاستلام: 2024/02/18 **تاريخ القبول: 2024/05/11**

الملخص:

يهتم البحث بتحديد اتجاه العلاقة السببية الديناميكية بين مؤشر مهم من مؤشرات السياسة المالية (الانفاق الحكومي) وبين مؤشر اخر مهم من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (التضخم)وقد اتاحت التطورات المنهجية الحديثة في الاقتصاد القياسي للسلاسل الزمنية أدوات ديناميكية ليتم تطبيقها على هذه المفاهيم لكشف عن وجود العلاقة السببية للاقتصاد العراقي للمدة 2003-2022 بيانات مقطعية وتقدير العلاقة في الأجل الطويل واختبار علاقة السببية كرانجر المشار اليه في نموذج (*VEC*) للكشف عن التكامل المشترك بينهما النتيجة وجود علاقة طردية وموجبة بينهما للمدتين 2003-2009 و 2010-2015 بينما ظهرت عكسية وسالبة للمدة 2016-2022واتجاه العلاقة السببية بينهما كان للمدة الاولى سببية باتجاه واحد للمدتين 2003-2009 ، 2016-2022 من الانفاق الحكومي باتجاه التضخم وليس العكس اما المدة 2010-2015 فقد كانت السببية باتجاهين .

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد العراقي ، الانفاق الحكومي ، التضخم ، الاستقرار المالي ، انحدار السببية

Abstract:

The research is concerned with determining the direction of the dynamic causal relationship between an important financial policy indicator (government spending) and another important indicator of economic stability (inflation). Recent methodological developments in time series econometrics have provided dynamic tools to be applied to these concepts to reveal the existence of the relationship. Causality of the Iraqi economy for the period 2003-2022, cross-sectional data, estimating the relationship in the long term, and testing the Granger causality relationship referred to in the (VEC) model to reveal the co-integration between them. The result is that there is a direct and positive relationship between them for the periods 2003-2009 and 2010-2015, while it appeared inverse and negative for the period 2016. -2022 and the direction of the causal relationship between them was for the first period causality in one direction, for the two periods 2003-2009 and 2016-2022, from government spending towards inflation and not vice versa. As for the period 2010-2015, the causality was in two directions.

***Key Words** : Iraqi economy, government spending, inflation, financial stability, causality regression*

المقدمة:

يحتل موضوع الانفاق الحكومي اهمية مميزة دورا بالغا وفعال في توجيه السياسة المالية نحو تحقيق اهداف اقتصادية كتحقيق مستوى مستقر من الاسعار والذي يمثل مؤشر مهم من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وبالتالي فأن الهدف الاساسي للحكومة هو المحافظة على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وكبح الزيادات الحاصلة في المستوى العام للأسعار لهذا السبب نلاحظ تركيز الحكومة لتغيرات السياسات الهيكلية في الأجل الطويل كوسيلة لتحديد الترابط والتفاعل بين متغيرات الاقتصاد الكلي لذا يحاول البحث على تسليط الضوء على الاداء الاقتصادي والكشف عن تحديد اتجاه العلاقة السببية الديناميكية بين مؤشر مهم من مؤشرات السياسة المالية (الانفاق الحكومي) وبين مؤشر اخر مهم من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (التضخم) ، وما هي الاثار المترتبة على هذا الترابط ، والعراق شأنه شأن بقية الدول النامية التي أولت اهتمامها واسعا بمؤشر الإنفاق الحكومي ضمن سياستها الاقتصادية لتنشيط البرامج التنموية . وقد اتاحت التطورات المنهجية الحديثة في الاقتصاد القياسي للسلاسل الزمنية أدوات ديناميكية ليتم تطبيقها على هذه المفاهيم لكشف عن وجود العلاقة السببية للاقتصاد العراقي للمدة 2003-2022 بيانات مقطعية وذلك باستخدام اختبار الحدود للتكامل المشترك وتقدير العلاقة في الأجل الطويل واختبار علاقة السببية كرانجر المشار اليه في نموذج (VEC) للكشف عن التكامل المشترك بين المتغيرين . واستنادا على نموذج الانحدار الذاتي للتباطؤ الزمني الموزع (ARDL) الذي يتميز بكونه لا يتطلب درجة تكامل متساوية بين المتغيرات وبالتالي يمكن تطبيق الاختبار اذا كانت درجة الارتباط للتكامل عند المستوى (1) او (0) . توصل البحث الى وجود علاقة طردية وموجبة بين الانفاق الحكومي والتضخم للمدتين 2003-2009 ، والمدة 2010-2015 . بينما العلاقة بينهما عكسية وسالبة للمدة 2016-2022 . كما اتجاه العلاقة السببية بينهما كان للمدة الاولى سببية باتجاه واحد للمدتين 2003-2009 ، 2016-2022 من الانفاق الحكومي باتجاه التضخم وليس العكس ، اما المدة 2010-2015 فقد كان اتجاه السببية باتجاهين من الانفاق الحكومي باتجاه التضخم وكذلك من التضخم باتجاه الانفاق الحكومي . اما بقية الاختبارات الاحصائية فقد اثبتت معنويتها في الكشف عن معنوية التقدير بين المتغيرين موضوع البحث .

مشكلة البحث :- تكمن مشكلة البحث في التساؤلات الاتية :

1. هل ان الانفاق الحكومي يساهم في احداث تغيرات في المستوى العام للأسعار ام العكس . وهذا السؤال يمكن الاجابة عليه عند تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين .

2. هل يمكن مواجهة التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار عند تقليل مستويات الانفاق الحكومي .

هدف البحث

يهدف البحث الى بناء نموذج قياسي يقيم اداء السياسة المالية في العراق متمثلة بمؤشر الانفاق الحكومي والوصول الى النتائج التي تساعد في تصحيح الاختلالات على مستوى السياسة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومواجهة ظاهرة التضخم .

الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي

الحدود الزمانية : 2003-2022 بيانات مقطعية على ثلاثة مراحل

فرضية البحث :

توجد علاقة معنوية طويلة الاجل بين الانفاق الحكومي والتضخم كما يفترض البحث ان اتجاه العلاقة السببية يكون من الانفاق الحكومي باتجاه التضخم وليس العكس .

اولا :- مفهوم الانفاق الحكومي

يعتبر الانفاق الحكومي احد اهم ادوات السياسة المالية لكونها الاداة الاكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستويين الجزئي والكلي ليس هذا فحسب بل عدها المختصون في علوم المالية العامة الحديثة بانها جزء اساسي من اجزاء السياسة الاقتصادية وتمتلك اثرا مباشرا على العديد من المؤشرات الاقتصادية ، وتؤدي دورا حيويا في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي . ويعرف الانفاق الحكومي على انه جزء اساسي من سياسة الحكومة وهي اداة تعتمد على حجم الإيرادات العامة التي تحصل عليها الحكومة او عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وعلى اساس تلك الوسائل يتحدد نمط الانفاق (الراوي ، 2005 ، 33) . وكذلك يمثل مجموع النفقات التي تقوم بها الحكومة لأفراد المجتمع لغرض اشباع حاجات معينة خلال فترة زمنية معينة (عبد الحميد ، 2004 ، 172) . ومن ما تقدم يمكن تلخيص معنى الانفاق الحكومي على انه مجموعة المبالغ التي تقوم الحكومة بصرفها على افراد المجتمع لشراء احتياجاتهم الاساسية وعن طريقه تقدم الخدمات او المساعدة لفئات المجتمع المختلفة والذي يساهم في اقامة مشاريع تخدم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبهذا فهو وسيلة يتحقق من خلالها النفع العام وهذا ما يدعو للقول ان الانفاق الحكومي يتميز بأن له صفة نقدية فضلا عن صفته القانونية على اعتبار ان الدولة هي المسؤولة عن بتنفيذه وهدفه تحقيق منافع متعددة لأبناء المجتمع

ثانيا :- الاثار الاقتصادية للأنفاق الحكومي

يترتب على الانفاق الحكومي مجموعة من الاثار الاقتصادية لكونها وسيلة اشباع الحاجات الضرورية لجميع الافراد وتساعدهم في ممارسة اعماهم ونشاطاتهم الطبيعية بشكل دائم ومستمر ولاسيما الاستهلاكية وهذا يتحقق من خلال ما يسمى بدورة الدخل فضلا عن اثارها على مستويات الاسعار من خلال ما يسمى باثر المضاعف . (الدعمي ، 2010 ، 99) . وتسعى غالبية البلدان النامية وبضمنها العراق الى البحث عن العوامل الاقتصادية التي تقف وراء تنوع قنوات الانفاق الحكومي لتحقيق النمو الاقتصادي . فتحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة تعد محفزا لمزيد من الإنفاق ، وعوامل مالية كالإيرادات المالية التي تعتبر أهم عامل يسهم في تشجيع وتحقيق زيادة الانفاق الحكومي فضلا عن الدين العام الناتج عن العجز المتكرر في الموازنة وفي هذه الحالة تقوم الحكومة بتخفيض نسب الانفاق الرأسمالي لارتفاع مرونته بشكل اكبر من الانفاق الجاري ناهيك عن الزيادات السكانية والتضخم (السامرائي ، 2009 ، 122) . وفي العراق وتحديدا بعد عام 2003 وما حصل من تغييرات على المستوى السياسي والاقتصادي ومن ابرز تلك التغيرات هو التوجه نحو اقتصاد السوق وما رافقه من اتباع سياسة مالية توسعية سببت الارباك في بعض التوازنات الداخلية تسببت في فقدان الاستقرار الاقتصادي (الكعبي ، 2009 ، 38) . وكما تشير البيانات في جدول (1) التي توضح معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاشارة الى نسب الانفاق الحكومي كذلك نسب الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2003-2022 .

الجدول 1: معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاشارة الى نسب الانفاق الحكومي كذلك نسب الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2003-2022 الارقام مليار دينار

السنوات	الانفاق الحكومي	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو الاقتصادي
2003	73623	29585789	--
2004	291028	53235359	17.8
2005	218031	73533599	0.3
2006	327789	95587955	29.9
2007	313081	111455813	-0.8
2008	475227	157026062	13.1
2009	420536	130643200	-0.16
2010	545808	162064566	0.21
2011	609255	217327107	0.32
2012	757886	254225491	0.16
2013	787468	273587529	0.11
2014	767416	266332655	-0.03
2015	518328	194680972	-0.26
2016	511734	186542703	0.02
2017	590257	270621134	0.15
2018	670528	249574276	1.10
2019	873009	254443953	0.06
2020	728735	251661517	-0.25
2021	7303342	272218761	- 0.19
2022	7593302	304455632	2.29

المصدر: البنك المركزي العراقي : المديرية العامة للإحصاء ، النشرات الدورية ، سنوات متفرقة)

من بيانات جدول (1) تشير الارقام الى التذبذب في نسب الناتج المحلي الاجمالي فبعد ان كان معدل نمو الاقتصاد (17.8) في عام 2004 انخفض بنسبة شديدة ليبلغ معدل نمو سالب في عام 2007 حيث سجل قيمة (-0.8) يقابلها انخفاض في قيمة الانفاق الحكومي الذي بلغ (327789) في عام 2006 ثم انخفض الى (313081) في عام 2007 وذلك بسبب انخفاض عائدات النفط ، وكما هو واضح فأن النتائج تشير الى استمرار التذبذب وعدم الاستقرار في معدلات النمو يرجع ذلك لجملة من الاسباب اهمها تأثر الاقتصاد العراقي بعوامل العرض والطلب الخارجي لمادة النفط الخام فضلا عن حالة عدم الاستقرار السياسي ، من جانب اخر تشير البيانات الى الزيادات المتتالية في الانفاق الحكومي حتى عام 2018 كمحاولة لسعي الحكومة في انعاش الاقتصاد عاد لينخفض في عام 2019 لنفس السبب وهو انخفاض اسعار النفط العالمي فضلا عن تفشي الازمة الصحية العالمية كوفيد (19) ، مما سببت في تدهور اغلب الاقتصادات العالمية العربية والاجنبية . وفي عام 2022 عاد ليرتفع في نسبه ليبلغ (7593302) مليار دينار على اثر الزيادات في حجم التعينات وازدياد اعداد الموظفين ، وهذا ما سبب ضياع الهدف الاقتصادي فضلا عن تشتت الجهود والامكانيات وبالتالي شكل الانفاق الحكومي عبىء ثقيلا على كاهل خزينة الاقتصاد العراقي وعمقت ظاهرة التضخم

الشكل 1: العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي

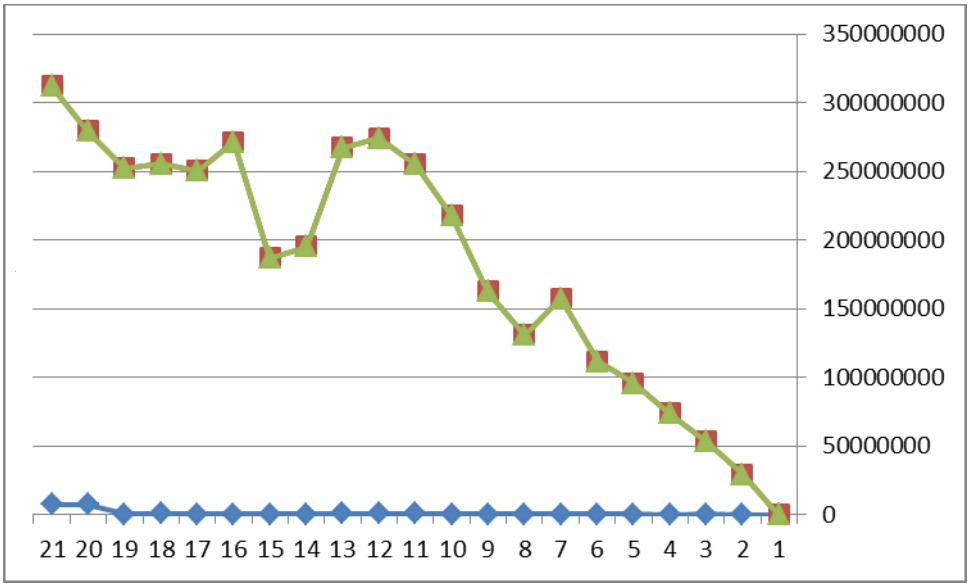

المصدر: برنامج *spss* بالاعتماد على بيانات جدول (1)

ثانيا :-مفهوم التضخم وانواعه

لقد ظهرت العديد من المفاهيم التي تفسر ظاهرة التضخم وابرز تلك المفاهيم هو انه يمثل الارتفاع غير المتوقع في الأسعار ، ويحدث عند عن زيادة حجم تيار الإنفاق النقدي ، وتحديدا عندما يكون حجم الانفاق اكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات (عناية ، 2006 ، 9) . وهذا المفهوم يشير الى ان ظاهرة التضخم تحدث عند قصور العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي بمعنى اخر ادق ، عندما يفوق مجموع النفقات الكلية حجم الانتاج الكلي وفي هذه الحالة تصبح نقود كثيرة تطارد سلع قليلة وكلما استمرت هذه الحالة ادت الى اتساع الفجوة التضخمية والشكل البياني التالي يفسر الية حصول ظاهرة التضخم

شكل(2): الية حدوث ظاهرة التضخم

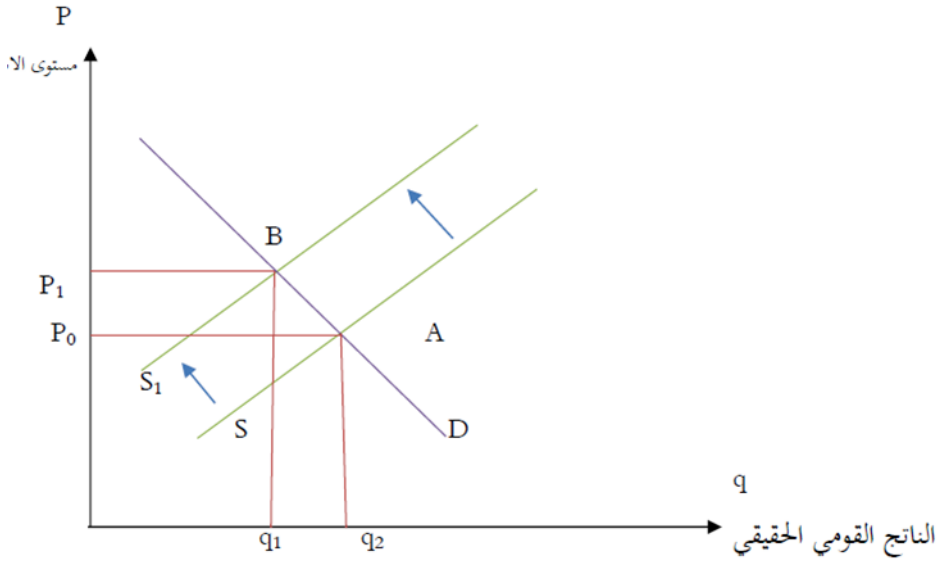

المصدر: صادق شاهين مروان ، الأثار الاقتصادية للتضخم الجامع في الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 2 ، المجلد 4 . 2008

ثالثا. انواع التضخم

النوع الاول يسمى بالتضخم المفتوح ويقصد به ان الاستجابة الحاصلة في ارتفاع الاسعار ترتبط بفائض الطلب دون اي تدخل من جانب الحكومة للحد منه او التأثير فيه (منصور ، 2000، 96) .

النوع الثاني : التضخم المكبوت وهذا النوع يمكن ان يكون تحت سيطرة الحكومة وتستطيع التحكم فيه من خلال وضع السياسيات التي تمنع استمراره .

النوع الثالث : وفي هذا النوع تكون الزيادات الحاصلة في الاسعار بطيئة ومن اسبابه زيادة كمية النقود وارتفاع مستوى الاجور بنسبة اكبر من زيادة الانتاج .

النوع الرابع : وهو اخطر انواع التضخم ويطلق عليه بالتضخم الجامح ويتسم بالارتفاع المذهل نتيجة زيادة المعروض النقدي المتداول واحيانا تصل نسبته الى اكثر من 50% (طاقة ، 22،2010) .

رابعا : الاثار الاقتصادية لظاهرة التضخم

يمكن تحديد اهم الاثار الاقتصادية لتلك لظاهرة التضخم من خلال النقاط التالية

1. ان ارتفاع مستويات الاسعار والاجور والارباح في القطاعات الانتاجية ذات الطابع الاستهلاكي يؤدي الى توجه رؤوس الاموال نحو تلك القطاعات وبالتالي اهمال القطاعات الاستثمارية مما يسبب خللا في هياكل الانتاج .(عيسى ، 2018، 54)
2. يجعل النقود تفقد احد اهم وظائفها كمستودع للقيمة وبالتالي يتسبب بزيادة ميل الافراد للأنفاق الاستهلاكي وانخفاض مستويات الادخار .
3. يتسبب في حدوث عجز في ميزان الدفوعات نتيجة انخفاض قدرة الاقتصاد على التصدير مقابل زيادة الطلب على الاستيراد (عبد الرحمن ، 2007، 45) . والشكل البياني التالي يلخص اثار ظاهرة التضخم على الاقتصاد .

شكل(3): الاثار الاقتصادية لظاهرة التضخم

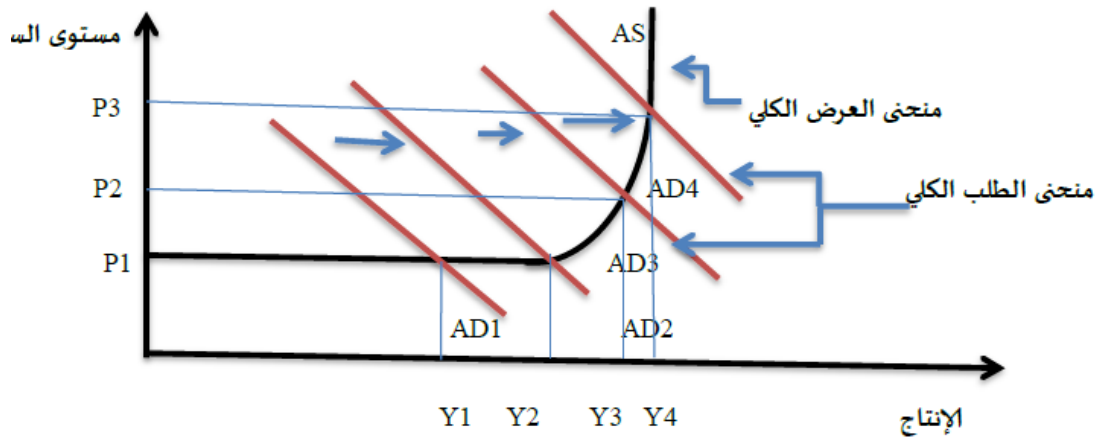

المصدر:- د. موسى ادم عيسى ، اثر التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، بيروت ، ط1، 2018 ، 123 .

خامسا: واقع الاقتصاد العراقي واسباب ظاهرة التضخم في العراق وسبل المعالجة

شهد الاقتصاد العراقي انعطافا كبيرا في جميع جوانبه ومجالاته بعد عام 2003 وتحول الى اقتصاد ريعي (كونه احادي الجانب) تلازمه الاختلالات الهيكلية بسبب سيطرة منتجات الموارد الناضبة على اغلب تجارته الخارجية مما جعله عرضة للصدمات الخارجية المتمثلة بأسعار النفط حسب عوامل العرض والطلب للمنتجات النفطية ، هذا من جانب ومن جانب اخر يشهد الاقتصاد العراقي تفاقم النزعة الاستهلاكية وبشكل مفرط مما دعا لزيادة نسبة

الاستيراد لتأمين احتياجات الطلب الكلي بينما اهملت القطاعات الاستثمارية على اثر انخفاض معدل الادخار مما ولد اثرا مشوها بين الاستثمار العام والاستهلاك العام على صعيد الاقتصاد ككل ، كما ان انخفاض مستوى الاهتمام بالقطاعات الاستثمارية و ترهل القطاع العام ادى الى تفاقم ظاهرة البطالة فضلا عن ارتفاع معدل نمو السكان مما ادى الى تباطئ نمو العرض الكلي . ولعل من اهم الاسباب التي ادت الى ظاهرة التضخم في العراق هي توالي العجوزات الهيكلية في ميزانيته العامة والتي تظهر عند عجز الحكومة عن تمويل مشاريعها الانتاجية او تشغيل القطاعات الانتاجية المعطلة فتلجا الى توفير الانفاق اللازم عن طريق القروض (نعمة ، 2007 ، 128) . او عندما تقوم الحكومة بزيادة حجم الانفاق العام بشكل اكبر عن الايرادات العامة وهنا تجد الحكومة نفسها امام حالة من عدم التوازن بين الفائض في النقد المتداول المتمثل بالإنفاق العام وما بين المعروض من السلع ومن الاسباب الاخرى التي ساهمت في تبلور ظاهرة التضخم في العراق هو زيادة مستوى الانفاق العسكري والتصدي لهجمات داعش الارهابية (المعالي ، 2016 ، 67) ، التي ما زال العراق يعاني الى يومنا هذا من يعاني من تلك العصابات التكفيرية . وهنا يأتي دور البنك المركزي الذي يتمثل بمراقبة التضخم في المستقبل بدلا من التضخم الحالي ويعمل على تطوير العمل بالتنبؤ بالتضخم ويكون توضيح ذلك التنبؤ بالأرقام ويصبح استهداف التضخم هدفا اساسيا وبقية الاهداف كالتوظيف التام واستقرار سعر الصرف اهدافا ثانوية .. والجدول (2) يعرض معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة2003-2022

جدول(2): معدلات التضخم السنوي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2022 .

السنوات	معدل التضخم السنوي
2003	33.6
2004	26.9
2005	36.9
2006	53.2
2007	30.9
2008	12.6
2009	8.3
2010	1.8
2011	5.6
2012	6.1
2013	1.9
2014	2.2
2015	1.4
2016	0.5
2017	0.2
2018	0.4
2019	-0.2
2020	0.6
2021	2.8
2022	3.6

المصدر: وزارة التخطيط ، بيانات منشورة على الموقع الرسمي للوزارة https://mop.gov.iq/archives/10088

من بيانات جدول (2) التي تشير الى التدرج بارتفاع معدلات التضخم للمدة من 2003 حتى 2006 اذ بلغت معدلاته (53.2) وهي تكاد تكون اعلى نسبة وصل اليها الاقتصاد العراقي حيث تعود اسباب هذا الارتفاع الى التزايد في اسعار النفط فضلا عن الغاء الرسوم والضرائب الكمركية على السلع المستوردة من الخارج مما انعكس على ارتفاع تكلفة النقل للبضائع , بعدها شهدت معدلات التضخم تراجعا في مستوياتها حتى عام 2010 اذا بلغت نسبته (1.8) على اثر نجاح سياسة البنك المركزي العراقي في استقرار الاسعار واتباع سياسة نقدية تحكمية اثمرت في السيطرة على معدلات الاسعار فضلا عن الاستقرار في الاوضاع الامنية في العراق ، هذا من ناحية ومن ناحية التراجع الذي اصاب دول العالم على اثر الازمة المالية العالمية لعام 2008 واستمرت اثارها للسنوات اللاحقة كان لها اثر ايجابي في تراجع مستويات التضخم ولكنها عادت لشهد ارتفاعا تدريجيا في عامي 2011 و 2012 وسجل (5.6) و(6.1) على التوالي ، بعدها شهد الاقتصاد العراقي انخفاضا في معدلات التضخم منذ منتصف عام 2013 على اثر التحسن في الاوضاع السياسية والامنية واستمر بهذا التأرجح الطفيف حتى بلغ عام 2019 نسبة بلغت (-0.2) ثم عاد ليشهد تصاعدا طفيفا في عامي 2021 و2022 ليسجل نسب بلغت (2.8) و (3.6) على التوالي . وكما موضح بالشكل(2)

شكل (4): معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2022

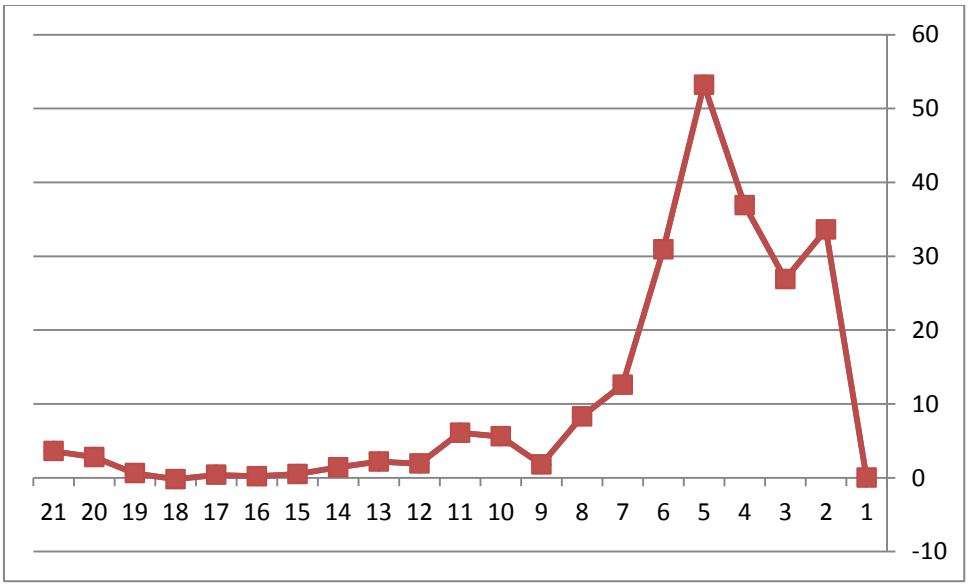

المصدر: برنامج spss بالاعتماد على بيانات جدول (2)

سادسا : العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم

يعد الانفاق الحكومي احد اهم المحركات التي يعتمد عليها النمو الاقتصادي لأي بلد كذلك هو يعبر عن مدى تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية ومن خلاله يمكن توجيه النشاطات الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق مستوى لائق للنمو الاقتصادي عن طريق المساهمة بزيادة الانتاج وتحقيق الاهداف المرسومة ، والمعروف ان الانفاق الحكومي ينقسم الى قسمين الاول يدعى بالإنفاق الاستثماري والذي يؤدي الى زيادة مباشرة في الدخل القومي فضلا عن زيادة مستوى الدخل وزيادة مقدرة الدولة الانتاجية . اما النوع الاخر فيدعى بالإنفاق الاستهلاكي والمتمثل بكميات الرواتب ، الاجور والاعانات التي تنفقها الحكومة لأفراد المجتمع ضمن برنامج مالي لإشباع الحاجات العامة (المالكي ، 2010 ، 188) . وعلى هذا الاساس فان الحكومة تعتزم التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال سيطرتها على مستويات الانفاق العام لضمان تحقيق

الاستقرار الاقتصادي ، ففي حالة الانكماش او الكساد الاقتصادي تقوم الحكومة بزيادة مستوى الانفاق من اجل زيادة مستويات الطلب وبالتالي تحقيق معدل نمو متزايد وبالعكس في حالة اتباعها سياسية مالية انكماشية .(المصدر نفسه ، 208)، بمعنى اخر ادق ان الانفاق الحكومي يستخدم كأداة للسيطرة على المستويات العامة للأسعار وكذلك تحقيق حالة الاستخدام التام ، حيث يساهم حجم الإنفاق الحكومي وكيفية توزيعه على مستوى النشاط لجميع القطاعات الاقتصادية وما يرتبط بها من نشاطات إنتاجية أخرى أي ان تمويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب أو بتقليل الانفاق الحكومي بالشكل الذي لا يضر بالأنشطة الاقتصادية او يعطل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية .

المطلب الثاني : تقدير العلاقة بين متغيرات البحث

اولا : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2022 بيانات سنوية (على ثلاثة مقاطع) . بالاعتماد على النموذج القياسي (Auto Regressive Distributed Leg) والذي يرمز له بالرمز (ARDL) للكشف عن الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة بين كل من الانفاق الحكومي الذي يرمز له بالرمز (G) ، والتضخم بالرمز (π) بيانات سنوية للمدة 2003-2022 في الاجلين القصير والطويل . وتشير الدراسات الى ان او تطبيق لهذا النموذج كان على يد Pesaran and shin في عام 1991، ثم طوره (Pesaran في عام 2010 (Mohsen ، 2015 ، 94) ليشمل اختبار تحليل الحدود بين المتغيرات المراد البحث عن ارتباطها من خلال تطبيق الصيغة التالية للنموذج :

$$\pi_t = \alpha_0 + \sum \beta_1 \pi_{t-1} + \sum \beta_2 G_t + \mu_t \dots\dots\dots\dots (1)$$

$$G_t = \alpha_0 + \sum \beta_1 G_{t-1} + \sum \beta_2 \pi_t + \mu_t \dots\dots\dots\dots (2)$$

تشير المعادلة (1) ان التضخم في السنة الحالية (π_t) يرتبط بمعدلات التضخم في السنة الماضية (π_{t-1}) وكذلك بالإنفاق الحكومي للسنة الحالية (G_t) اما معادلة (2) فتفسر ارتباط معدلات الانفاق الحكومي بالإنفاق الحكومي في السنة الماضية ومعدلات التضخم في السنة الحالية . اما (μ_t) تمثل المتغير العشوائي والذي يفترض ان قيمته مساوية للصفر . اما (β_2,β_1) فتدل على المعلمات المقدرة ومن خلالها يمكن تحديد اتجاه وقوة الارتباط بين المتغيرات المدروسة . والبداية ستكون مع تطبيق استقرارية السلاسل الزمنية باعتبارها من اهم مراحل التكامل المشترك بين اي متغيرين من المتغيرات الاقتصادية من خلال ما يطلق عليه اختبار جذر الوحدة وكما هو موضح في جدول (3)

جدول (3) : نتائج اختبار جذر الوحدة للكشف عن استقرارية البيانات بين المتغيرات موضوع البحث

السلاسل	سلسلة الانفاق الحكومي (G)			سلسلة التضخم (π)		
	المستوى1	المستوى 2	المستوى 3	المستوى1	المستوى 2	المستوى 3
بيانات اصلية	- 1.2	- 4.3*	0.2	- 3.7*	- 3.6	0.3
التخلف 1	- 2.1	- 2.1	- 1.64	- 4.4**	- 4.41**	4.61**
التخلف 2	- 5.8**	- 5.63**	- 5.82**	--	--	--

•تعني الاختبار معنوي عند 5% ، ** تعني الاختبار معنوي عند 1%

المصدر : نتائج البرنامج القياسي (Eviews)

تشير نتائج جدول (3) الى ان السلسلة الزمنية للأنفاق الحكومي مستقرة عند الفروق الثانية بينما سلسلة بيانات التضخم مستقرة عند الفروق الاولى بمعنى ان السلسلتين غير متكاملتين في نفس الدرجة لذا سيجري تقدير النموذج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتوزيع المتباطئ للتكامل المشترك بتطبيق المعادلة (1)

جدول (4): تقدير معامل الارتباط بين الانفاق الحكومي والتضخم للاقتصاد العراقي للمدة 2003-2022 بيانات مقطعية

السنوات	الانفاق الحكومي	التضخم
2003	73623	33.6
2004	291028	26.9
2005	218031	36.9
2006	327789	53.2
2007	313081	30.9
2008	475227	12.6
2009	420536	8.3
معدل الارتباط للمدة (2003-2009) =(0.28)		
2010	545808	1.8
2011	609255	5.6
2012	757886	6.1
2013	787468	1.9
2014	767416	2.2
2015	518328	1.4
معدل الارتباط للمدة (2010-2015) = (0.17)		
2016	511734	0.5
2017	590257	0.2
2018	670528	0.4
2019	873009	-0.2
2020	728735	0.6
2021	7303342	2.8
2022	7593302	3.6
معامل الارتباط للمدة (2016-2022) = (0.11-)		

المدة الاولى من (2003-2009) من اكثر الفترات التي شهدت تغيرات كبيرة في جميع اوضاع الاقتصاد العراقي ومنها تحول اتجاه الاقتصاد نحو اقتصاد السوق ورافقها زيادة حجم الانفاق الحكومي الذي شمل ارتفاع رواتب الموظفين مما ساهم بالانعكاس الايجابي للزيادات في الطلب السلعي وهذا ما يفسر قوة الارتباط عند تحليل علاقة الانفاق الحكومي

بالتضخم حيث ظهر معامل الارتباط العلاقة الطردية والايجابية وبنسبة بلغت (0.28) . اي ان زيادة الانفاق الحكومي بنسبة (1%) تعمل على رفع معدلات الاسعار بنسبة (3%) تقريبا . اما المدة من (2010-2015) هي المدة التي شهدت تغيرات عالمية خارجية متمثلة بارتفاع اسعار النفط مما سبب انخفاضا في نمو الايرادات العامة بالأخص الايرادات النفطية مما دعا الحكومة الى تخفيض حجم الانفاق الحكومي وتقليصه لتفادي مشكلة العجز في الميزانية الطلب على النفط وما رافقها من ارتفاع في حجم الايرادات النفطية مما انعكس بشكل ايجابي على ارتفاع معدل الانفاق الحكومي وما يقابلها من تذبذب في معدلات التضخم فبعد ان كانت (0.5) في عام 2016 انخفضت الى (0.2-) في عام 2019 ثم عاد لترتفع في السنوات اللاحقة ليستقر عند معدل (3.6) في نهاية عام 2022 لهذا سجل معامل الارتباط بينهما علاقة مؤثرة الا انها باتجاه عكسي قيمته (0.11-) ، والتفسير الاقتصادي لهذا الارتباط يشير الى ان ارتفاع الأسعار هو بمثابة تكلفة إضافية على الحكومة وبالتالي من الطبيعي أن يعمل التضخم على انخفاض الإنفاق هذا من جهة ومن جهة اخرى ان الاثر وما رافقها من انخفاض في مستويات الاسعار لذا كان معامل الارتباط بينهما سجل نسبة مقدارها (0.17) دلالة على وجود علاقة طردية وباثر ايجابي بين المتغيرين اي ان التغيرات الحاصلة بالإنفاق الحكومي بنسبة (1%) اثرت على معدلات الاسعار بنسبة (2%) تقريبا. اما المدة (2016-2022) على الرغم من التذبذب والارتفاع الطفيف في حجم الانفاق الحكومي نتيجة تحول الموازنة العامة من موازنة عجز الى موازنة فائض مالي نظرا لارتفاع اسعار السلبي لا تحقق اثر للزيادة في الإنفاق الحكومي في ظل ارتفاع معدلات التضخم ، فضلا عن وجود بعض المشاكل المالية في الاقتصاد العراقي وارتفاع نسب العجز في الموازنة لذا جاءت اشارة معامل الارتباط سالبة .

ثانيا : تحديد اتجاه العلاقة السببية

يعد اختبار Granger واحد من الاختبارات المعنوية التي تحدد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات بمعنى اخر تحدد من يؤثر على من او قد يكون الاثر باتجاهين وممكن لا يوجد اثر بين المتغيرين وقد ظهرت النتائج كما هي مبينة في جدول (5)

جدول(5): تحديد اتجاه العلاقية السببية بين الانفاق الحكومي والتضخم بحسب اختبار غرانجر البيانات المقطعية

المدة الزمنية	الاحتمالية	نوع السببية	تفسير اتجاه السببية بين المتغيرات
2009-2003	Prob.=0.5773 > 0.05 Prob.=0.0200 < 0.05 $G \rightarrow \pi$	سببية باتجاه واحد	اتجاه العلاقة السببية كان من الانفاق الحكومي الى التضخم وليس العكس
2015-2010	Prob.=0.0148 < 0.05 Prob.=0.0114 < 0.05 $G \rightarrow \pi$ $\pi \leftarrow G$	السببية باتجاهين	اي الانفاق الحكومي يسبب التضخم ، كذلك التضخم تسبب الانفاق الحكومي
2022-2016	Prob.=0.2011 > 0.05 Prob.=0.0166 < 0.05 $G \rightarrow \pi$	سببية باتجاه واحد	اتجاه العلاقة السببية كان من الانفاق الحكومي الى التضخم وليس العكس

المصدر: نتائج البرنامج القياسي (Eviews)

تفسر بيانات جدول (5) تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي وجاءت النتائج مطابقة لتحليل الارتباط المبين في جدول (4) حيث اثبتت نتائج التقدير في المدة الزمنية الاولى (2003-2009) كان اتجاه العلاقة السببية $G \rightarrow \pi$ اي ان الانفاق الحكومي هو الذي يسبب التضخم وليس العكس بحسب معامل الاحتمالية المقدر الذي سجل معدل اكبر من (5%) في الحالة الاولى بينما سجل قيمة اكبر من (5%) في الحالة الثانية وفي هذه الحالة لا وجود للسببية الا باتجاه واحد ، اما المدة من 2010-2015 ، ظهرت نتائج التقدير ان اتجاه السببية $G \rightarrow \pi$ وكذلك $\pi \leftarrow G$ بمعنى ان الانفاق الحكومي كان سببا في التضخم من جهة ومن جهة اخرى ارتفاع معدلات التضخم سببت

الزيادة في مستويات الانفاق الحكومي بحسب معامل الاحتمالية الذي سجل قيمة اقل من (5%) وفي الحالتين وهذا يعود لسبب هو ان الزيادة الحاصلة في الإنفاق الحكومي كانت بمعدلات تفوق معدلات النمو المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي (انظر بيانات جدول 1) ، بينما المدة من 2016-2022 عاد نموذج التقدير ليشير لعودة اتجاه السببية باتجاه واحد وكانت ايضا من الانفاق الحكومي باتجاه التضخم حسب مؤشر الاحتمالية . والتفسير الاقتصادي لهذا الارتباط يعود لوجود العلاقة الطردية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في ظل وجود جهاز إنتاجي ضعيف لا يتمكن من مواجهة الزيادة في المتحققة في الطلب .

جدول (6): تقدير العلاقة حسب نموذج ARDL

Var.	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*	Fisher Test
C	1.2572	0.5389	2.3328	0.067	8.23
G_t	1.3519	0.2235	6.0483	0.0018	
G_{t-1}	1.5209	0.2240	6.7872	0.001	
π_t	0.5615	0.2416	2.3243	0.067	
π_{t-1}	1.3880	0.2847	4.8748	0.004	
R-squared	0.877	Adjusted R-squared		0.61	
S.E. of regression	1.09	Akaike info criterion		3.302	
Log likelihood	-12.81	Schwarz criterion		3.58	
F-statistic	7.235				

- : معنوية عند (5%)

المصدر:- نتائج البرنامج القياسي Eviews

من نتائج جدول (6) تشير البيانات على مدى قبول النموذج حيث ظهرت قيمة معامل التحديد (R^2) تفسر (87%) من التغيرات الحاصلة في معدلات التضخم تعود لزيادة الانفاق الحكومي والباقي لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج ، كما جاءت قيمة البواقي مستقلة حسب قيم الاحتمالات Prob اذا ظهرت نتائجها اقل من (5%) . علما ان النموذج خالي من المشاكل القياسية حسب اختبار عدم التجانس (S.E. of regression) بقيمة معنوية مقدارها (1.09) . اما مقدار التباطؤ والتخلف الزمني بين المتغيرات فقد سجل (3.302) حسب Akaike info criterion و (3.58) حسب Schwarz criterion التي تبين مقدار التباطؤات الزمنية لمستوى التأخر فيما بين المتغيرين في الاجل القصير. كما اظهرت النتائج معنوية اختبار فيشر (8.23) عند مستوى معنوية (5%) . هذا من جهة ومن جهة اخرى اثبتت النتائج معنوية اختبار (F) الذي ظهر بقيمة تساوي (7.235) اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (5%) مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الاقتصاد العراقي.

ثالثا : نتائج الجانب التطبيقي

اثبتت نتائج الجانب التطبيقي التالي :

1. علاقة الانفاق الحكومي بالتضخم علاقة طردية بحيث بان كل زيادة في معدل الانفاق الحكومي بنسبة (1%) تؤدي الى ارتفاع في معدلات الاسعار بنسبة (0.28) .
2. اشارت نتائج السببية ان اتجاه العلاقة هو $G \rightarrow \pi$ اي ان الانفاق الحكومي هو الذي يسبب التضخم ، بحسب معامل الاحتمالية الذي سجل قيمة اقل من (5%) .
3. ان الزيادة الحاصلة في الإنفاق الحكومي كانت بمعدلات تفوق معدلات النمو المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي (جدول 1) ، والتفسير الاقتصادي يكمن في ظل وجود جهاز إنتاجي ضعيف لا يتمكن من مواجهة الزيادة في المتحققة في الطلب خاصة مع التزايد في اعداد السكان .

4. ان مقدار التباطؤ أو التخلف الزمني بين المتغيرات فقد سجل (3.302) حسب Akaike info criterion و (3.58) حسب Schwarz criterion التي تبين مقدار التباطؤات الزمنية لمستوى التأخر فيما بين المتغيرين في الاجل القصير . مما يدل على علاقة التكامل المشترك في الامد البعيد.

الخاتمة:

1. يعتمد الاقتصاد العراقي على سياسة الانفاق وبشكل مباشر في دعم نشاطاته وتنمية قطاعاته الانتاجية . وهذا ما يعكس مقدار الزيادات المتحققة في مجالات الانفاق الحكومي خلال مدة البحث .

2. ان الزيادة المتحققة في مجالات الانفاق الحكومي غير منتجة ولا تحقق عائد لكونها لم تحصل من زيادات في الانتاج او من مجالات استثمارية بقدر ما هي نفقات لتمويل الاستيراد مما جعلها تحقق زيادات تضخمية نتجت من زيادة في الطلب مقارنة بالعرض السلعي .

3 .اشارت نتائج التطبيق بوجود علاقة توازنية في الامدين القصير والطويل بين الانفاق الحكومي ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي بمعنى ان أي زيادة في الانفاق الحكومي في الفترة (t) ستعمل على زيادة في الاسعار في الفترة (t+1) لذا يجب على الحكومة ان تضع خطط للتوسع المالي لتشمل تمويل النفقات التشغيلية والتوسع في مجال الاستثمار

4. تتأثر معدلات التضخم الفترة (t) بمعدلات التضخم في السنوات الماضية حسب ما بين معامل الارتباط الايجابي لثلاثة مدد من التباطؤ حسب معدل التباطؤ Schwarz criterion .

2.توصيات الباحث

1. لكي تحقق السياسة المالية فاعليتها في الاقتصاد العراقي يجب ان تكون الزيادة المتحققة في الانفاق الحكومي تعكس الفائض المتراكم من الانتاج المتمثل في تزايد الطاقات الانتاجية مع التأكيد على الزيادة في رؤوس الاموال الحقيقية المتحققة من الانشطة الاستثمارية .

2. الاهتمام بموضوع النفقات الاستثمارية لتحقيق معدل عائد اعلى في المجالات الانتاجية على المدى الطويل . بما يخدم الاجيال في المستقبل .

3. تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية والبحث عن التنوع في بقية القطاعات للتقليل من حدة التضخم واثاره الضارة على الطبقات البسيطة من المجتمع .

1. قائمة المراجع: طريقة (APA)

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. علي عبد محمد سعيد الراوي ، الشفافية في النشاط الاقتصادي ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة جامعة بغداد ، 2005

2. عزت ماو عبد الحميد ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مؤسسة الجامعة للشباب ، مصر ، الاسكندرية ، ط1 ، 2004 .

3محمود حسين الدعمي ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن مجلد خاص ، 2010 .

4. نهى مجيد السامرائي ، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد 1، المجلد 3 ، 2009

5. عزام شانم الكعبي ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009

6. ميشان عناية ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الثانية ، دار الوائل للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2005 .

7. عادل البكري ، المالية العامة والقانون المالي الضريبي ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2002 .

8. عامرة عبد الخالق الزبيدي ، دور السياسة الاقتصادية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2011 .

9. صادق شاهين مروان ، الأثار الاقتصادية للتضخم الجامع في الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 2 ، المجلد 4 . 2008 .

10 . غالية منصور ، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 2000 .

11. محمد طاقة ، دور السياسة الاقتصادية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، مقال منشور على الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط ، 2010 .

12 . اية شوكت عيسى ، أثر ترشيد الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسية الاقتصادية الكلية ، رسالة ماجستير ،

مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة . 2018 .

13 . جمال نور عبد الرحمن ، العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية ، السلسة العلمية للجمعية الاقتصادية السعودية ، المجلد 10 ، العدد 2 ، 2007 .

14 . زيد غالي نعمة ، أثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أكلي البويرة . 2007 .

15. علي شاهين المعالي ، دور السياسة النقدية في تحقيق اهداف مربع Kaldor ، الجامعة المستنصرية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 2 ، المجلد 4 ، 2016 .

16 . شرف الدين يامن المالكي ، السياسة المالية للبنك المركزي في ظل التغيير الاقتصادي للعراق ، مجلة المدى ، العراق ، بغداد ، عدد خاص ، 2010 .

ثانيا : مواقع الانترنيت: التقارير السنوية لوزارة التخطيط العراقية ، (http/ mop.gov.iq.archives / 10088:

منشورات البنك المركزي العراقي ، سلسلة تقارير سنوية ، المديرية العامة للإحصاء ، سنوات متفرقة .

ثالثا : المراجع باللغة الانكليزية

1.Mohsen Kadood, ,Empirical Analysis of the Wagner Hypothesis of Government Expenditure Growth in Kenya: ARDL Modelling Approach , Journal of Economic Literature (JEL) , Vol.13 , No. 2 . 2015 .